بيان صحفي رقم : MSO
NU مارس/آذار OMMP

الولايات المتحدة الأمريكية : الرئيس بوش يأذن بتنفيذ عملية قتل أخرى

قالت منظمة العفو الدولية عقب إعدام الجندي السابق لويس جونز من جانب الجلادين الاتحاديين في ولاية إنديانا في فترة سابقة من هذا اليوم إنه فيما يُعد بلاده للحرب في العراق، أبدى الرئيس جورج بوش دعمه لعملية قتل أذنت بها الدولة في الوطن.

وقالت منظمة العفو الدولية "يؤسفنا جداً أن يخفق الرئيس مرة أخرى في التحلي بروح القيادة على صعيد حقوق الإنسان بالنسبة لهذه القضية الجوهرية." وأضافت المنظمة "إن تأكيداته المتكررة بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستقف بحزم إلى جانب 'مطالب الكرامة الإنسانية غير القابلة للتفاوض' قد أُفرغت من محتواها عندما اقتاد الموظفون الحكوميون لويس جونز من زنزانته وحقنوه بالسم."

وكان قد حُكم على لويس جونز، وهو من قدامى المحاربين في حرب الخليج التي نشبت العام NVVN/NVVM، بالإعدام في العام NVVR لقتله تريسي جوي ماكبرايد، وهي جندية في الجيش الأمريكي. وتضمن التماس الرأفة الذي قدمه جونز إلى الرئيس بوش والذي لم يحالفه النجاح دليلاً على أن هذا الجندي الحائز على أوسمة يعاني من تلف في الدماغ يغير شخصيته وله علاقة "بأعراض حرب الخليج" التي أصيب بها نتيجة تعرضه للسموم خلال النزاع. وقد عبر لويس جونز دائماً عن ندمه على ارتكاب جريمة القتل وعن مسؤوليته عنها. وطلب في التماس الرأفة تخفيف عقوبة الإعدام الصادرة عليه إلى السجن المؤبد من دون إمكانية للإفراج عنه.

وقالت منظمة العفو الدولية "إننا نعيد إلى الأذهان وعد الرئيس بوش خلال حفل تنصيبه بأن يكون رئيساً يدافع بلسانه عن 'العدالة والرأفة الواسعتين'." وأقرت المنظمة بالمعاناة التي سببها قتل تريسي ماكبرايد، لكنها لاحظت أيضاً أنه حتى المحلفين في المحاكمة التي جرت في العام NVVR قضوا بأن ابنة لويس جونز ستتعرض للأذى جراء الصدمة العاطفية التي ستصاب بها عند إعدام والدها.

وكان لويس جونز أول شخص يُحكم عليه بالإعدام بموجب قانون صدر في العام NVVQ ووسَّع إلى حد كبير من نطاق عقوبة الإعدام الاتحادية، وبالتالي تعارض مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تسعى إلى الحد التدريجي من نطاق عقوبة الإعدام.

ومضت منظمة العفو الدولية قائلة إن "أكثر من NMM دولة قد أرادت ظهرها لهذه العقوبة القاسية التي لا يمكن الرجوع عنها حال تنفيذها"، وأضافت "ما فعلته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية اليوم يعزلها عن أغلبية واضحة من الدول".

وحكم NN محلفاً أبيض وواحد أسود على لويس جونز بالإعدام في محكمة اتحادية بتكساس. وكان أمريكياً من أصل أفريقي وكانت تريسي ماكبرايد بيضاء.

وعقب المحاكمة، صرح اثنان من المحلفين قائلين إن هيئة المحلفين شعرت بالحيرة والارتباك جراء تعليمات خاطئة حول إصدار الحكم أعطاهم إياها القاضي، مما دفعهم إلى الاعتقاد خطأ بأن عدم وجود إجماع حول عقوبة الإعدام أو السجن المؤبد من دون إفراج مبكر قد يؤدي إلى إصدار المحكمة حكماً أخف. وبالتالي مارست الأغلبية ضغطاً معيناً على المحلفة الوحيدة المنحدرة من أصل أمريكي-أفريقي لحملها على تغيير تصويتها من السجن المؤبد إلى الإعدام. وصوَّت أربعة من قضاة المحكمة العليا للولايات المتحدة – أي أقل بصوت واحد من الأغلبية – على وجوب منح لويس جونز فرصة عقد جلسة لإصدار حكم جديد بسبب الخطأ الذي ارتكبه القاضي الذي تولى المحاكمة.

وقالت منظمة العفو الدولية إن "حكم الإعدام الصادر على لويس جونز ظل قائماً بعد عملية الاستئناف رغم حقيقة أن كل قاضي استئناف راجع قضيته وافق على أن المحكمة التي أجرت المحاكمة أساءت توضيح خيارات العقوبات المتوافرة أمام هيئة المحلفين".

"وإننا نأسف بأن لا يدرك الرئيس بوش كما يبدو أن سلطة الرأفة التنفيذية قد أُسندت له بالذات كي يعوض عن عدم مرونة السلطة القضائية".

خلفية
خلال تولي جورج دبليو بوش منصب الحاكم في ولاية تكساس لمدة خمس سنوات، نُفِّذت NRO عملية إعدام في تلك الولاية. وبعد توليه مهام منصبه في البيت الأبيض، سمح باستئناف عمليات الإعدام الاتحادية في العام OMMN، بعد توقف دام قرابة أربعة عقود، رغم تقاعس إدارته عن توضيح التعارض الجغرافي والعرقي واسع النطاق في إصدار عقوبات الإعدام الاتحادية. ولم تقدم بعد مثل هذا التوضيح. وكان قتل لويس جونز ثالث عملية إعدام من هذا القبيل تُنفَّذ في عهد الرئيس بوش.

للمعلومات حول قضية لويس جونز، انظر : عملية قتل أخرى تخطط لها حكومة الولايات ا ?متحدة – الإعدام الوشيك للويس جونز – **http://web.amnesty.org/ai.nsf/Index/AMR510202003**.

انتهى
وثيقة عامة

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم:
+QQ OM TQNP RRSS
منظمة العفو الدولية : N Easton St. London WC1X 0DW. موقع الإنترنت : arabic.org-http://www.amnesty

للاطلاع على آخر أخبار حقوق الإنسان زوروا موقع الإنترنت : http://news.amnesty.org